



أسواق لبنان تتحول إلى مدن أشباح

## قطاع الأعمال اللبناني يدفع ضريبة تسارع انحدار الاقتصاد شطب 220 ألف وظيفة خلال خمسة أشهر

على المواد الخام. ويشكو المستهلكون والشركات من ارتفاع الأسعار وانخفاض المبيعات.

وقال محمد يعقوب الذي يوزع مستلزمات المطاعم إن الأمر وصل إلى حد الخوف من جلب البضائع. وقد تراجع مبيعاته بنسبة 70 في المئة منذ أكتوبر مع تآثر زبائنه بالآزمة الاقتصادية.

وتقول النقابة الرئيسية التي تمثل أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي إن 785 مطعمًا ومقهى وملهى على الأقل أغلقت منذ سبتمبر حتى فبراير، وإن 240 منها أغلقت أبوابها في شهر يناير وحده.

وقالت مايا بخازي الأمين العام للنقابة "سيحدث مزيد من البطالة. ستحدث هجرة كبيرة وسيبحث الناس عن العمل في الخارج وبداننا بالفعل نشهد ذلك. سنخسر دفعة ثانية من العمّال المهرة الذين كُنّا نود الاحتفاظ بهم في البلاد".



رمزي الحافظ

ما يره سوق العمل كارثة اجتماعية ولا نهاية لتلوح في الأفق

ومن بين المؤشرات الكاشفة لتزايد الوضع الحرج للتدفقات الدوالية، يصفه التجار بأنه توقف شبه تام في التدابير، التي بدأ مصرف لبنان المركزي العمل بها في سبتمبر لضمان توفير النقد الأجنبي لتمويل السلع الأساسية مثل الدواء والوقود والقمح.

وقال بول منصور صاحب مطاحن التاج "المصرف المركزي أوقف التحويلات لكل العمليات المرتبطة باستيراد القمح منذ نحو شهر. توقفت بالكامل ولذلك نحن بصد نفاذ المخزون"، مؤكداً أن المخزون انخفض وسيفقد خلال 40 يوماً.

وتبدو مدن كثيرة خارج بيروت أكثر تضراً. ففي صيدا جنوبي العاصمة أصبح سوق المدينة الذي لم تكن الحركة تهساً فيه يمتلئ بواجهات العرض الخاوية المعروضة للإيجار.

وقال صاحب متجر "حتى المحلات التي لا تزال تجدها مفتوحة عاجزة عن بيع أي شيء". وأشار على الشريف رئيس جمعية تجار صيدا إلى أن 120 متجراً من بين 600 متجر في المدينة أغلقت منذ أكتوبر وتوقع أن يتضاعف العدد في الأشهر القليلة المقبلة. وقال "نتجه لانتهيار أكبر وأكبر".

وقال بيار الأشقر رئيس نقابة أصحاب الفنادق إن "الفنادق التي خلت من النزلاء استغنت عن 20 في المئة من العاملين وحولت الباقي إلى العمل نصف الوقت". وأضاف "هذا أقل معدل إشغال شهده في 50 سنة. وإذا كان موسم الصيف سيئاً فاعتقد أن الكثير من الفنادق ستغلق".

فأقم فقدان السيولة النقدية من السوق اللبنانية جبل الأزمات والتحديات الهائلة، التي تواجه أغلب القطاعات الاقتصادية بعد أن دخلت في ركود اضطراري حيث أغلقت معظم الشركات أبوابها وألحقت مئات الموظفين بجحافل العاطلين، في ظل القيود على عمليات السحب من المصارف وتخلّف الحكومة عن سداد ديونها.

وقال محمد سكر الذي يملك شركة للمقاولات "كل الشغل توقف تقريباً. نحن عاجزون عن عمل أي شيء". وقد تجمّد نشاطه بين البنوك التي لا تسدّد شيكاته والموردين المطالبين بالدفع بالدولار الذي يعجز عن الحصول عليه. وقال سكر "اضطررنا لوقف كل أعمالنا ولا نقبل أي عمل جديد".

وتعرضت الشركات المنضرة لضربة جديدة هذا الأسبوع إذ أمر لبنان المراكز التجارية والمطاعم وغيرها بإغلاق أبوابها لوقف انتشار فيروس كورونا كما أوقف الرحلات الجوية من أشدّ الدول تضرراً بالمرض. وظلت البنوك اللبنانية تجتنب تدفقات هائلة من الخارج لسنوات عبر عرض بعض من أعلى أسعار الفائدة في المنطقة الأمر الذي سمح للبنان بسداد قيمة الواردات رغم صادراته المنخفضة. غير أن التدفقات انخفضت بشدة في السنوات الأخيرة مع تراجع النمو الاقتصادي بفعل اضطرابات إقليمية والحرب الدائرة منذ تسع سنوات في سوريا، وتوتر العلاقات مع دول الخليج الغنية.

وفي الوقت نفسه، بدأ اللبنانيون في المهجر الذي كانوا يدعمون الاقتصاد بتحويلاتهم يجربون أموالهم، إذ بدأت البنوك تقترض قيوداً مشددة تحدّ في الوقت الحالي من سحب الزبائن العاديين للأموال على ما يصل إلى 100 دولار فقط أسبوعياً.

وتدهور الوضع منذ الأزمة السياسية إلى حد دفع لبنان هذا الشهر لإعلان عدم قدرته على الوفاء بالدين السيادي وسداد قيمة الواردات الأساسية.

وجاهد المستوردون، الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن الاستفادة من الجهاز المصرفي، لمواكبة ارتفاع سعر الدولار، فقد انخفضت قيمة الليرة نحو 40 في المئة منذ أكتوبر مما أدى لارتفاع أسعار السلع اليومية المستوردة.

وقال رمزي الحافظ المدير العام لشركة إنفورمو وهي شركة الأبحاث، التي أجرت المسح "هذه كارثة اجتماعية. فهذا أكبر هبوط دفعة واحدة منذ نهاية الحرب الأهلية... ولا نهاية لتلوح في الأفق. هذه أزمة مفتوحة". وتم الاستغناء عن خمس العاملين في المجال الفندقي الذي يعدّ من المحركات التقليدية للاقتصاد. وفي مدينة صيدا الجنوبية أغلق 20 في المئة من المتاجر أبوابه.

وتعدّ الخسائر في الوظائف لطمة كبرى لسوق العمل، التي قدرّت منظمة العمل الدولية أنها مؤلفة من 1.59 مليون فرد.

ويقول مستوردو السلع الأساسية مثل الإمدادات الطبية إن طلباتهم للحصول على الدولار لم تلب بالكامل تقريباً منذ شهر فبراير الأمر الذي أدى إلى انخفاض خطير في كل شيء بالمستشفيات ما ن دعاعات القلب إلى معدّات غسل الكلى.

ومع تزايد ندرة الدولار، تباطأت سلسلة الإمدادات المعتمدة على الاستيراد في لبنان وكادت تتوقف. ويقول متعاملون في المواد الغذائية إنهم خفضوا حجم الواردات بما بين 30 و40 في المئة. أما العاملون في قطاع الصناعة فيؤكدون أنهم يكافحون للحصول

على بيروت - تتسارع في لبنان وتيرة دخول الأنشطة التجارية في الركود الاضطراري في ظل ضبابية مستقبل الاقتصاد الغارق في الديون والمتعثر للدولارات.

ويجسد حسن حمدان الذي ظل يستورد إمدادات طبية من الخارج لمدة عقدين من الزمن تلك الوضعية، حيث اضطر لإغلاق شركته في ديسمبر الماضي.

وأقدم حمدان، الذي أصبح يعمل سائقاً لحساب شركة أوبر، على اتخاذ تلك الخطوة بعد تراجع المبيعات والزبائن لا يقصدون على الدفع، كما نضب معين الدولارات التي يحتاج إليها لشراء الواردات.

وتجهت شركات مثل شركة حمدان لإغلاق أبوابها بوتيرة سريعة منذ تسبب أزمة مالية في توقف قطاع كبير من الاقتصاد اللبناني وفاقمتها اضطرابات سياسية على مدار شهور. وقال حمدان لوكالة رويترز "الكل مدينون حتى أنا بسبب ما يحصل. لكنني قادر على جلب الطعام للبيت وسداد بضعة فواتير. ولولا أوبر لكانت استجدي".

وفي حين أن لبنان لا يصدر بيانات حديثة تذكر، ترسم لقاءات مع أكثر من 20 من أصحاب الشركات والقيادات النقابية والاتحادات الصناعية والتجارية صورة أزمة اقتصادية ومالية ليس لها مثيل من قبل منذ الاستقلال في 1943.

ويبيّن مسح أجري في فبراير أن أكثر من 220 ألف شخص فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص منذ منتصف أكتوبر الماضي عندما تفجّرت مظاهرات، غدّتها الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، احتجاجاً على النخب السياسية.

وقال رمزي الحافظ المدير العام لشركة إنفورمو وهي شركة الأبحاث، التي أجرت المسح "هذه كارثة اجتماعية. فهذا أكبر هبوط دفعة واحدة منذ نهاية الحرب الأهلية... ولا نهاية لتلوح في الأفق. هذه أزمة مفتوحة". وتم الاستغناء عن خمس العاملين في المجال الفندقي الذي يعدّ من المحركات التقليدية للاقتصاد. وفي مدينة صيدا الجنوبية أغلق 20 في المئة من المتاجر أبوابه.

وتعدّ الخسائر في الوظائف لطمة كبرى لسوق العمل، التي قدرّت منظمة العمل الدولية أنها مؤلفة من 1.59 مليون فرد.

ويقول مستوردو السلع الأساسية مثل الإمدادات الطبية إن طلباتهم للحصول على الدولار لم تلب بالكامل تقريباً منذ شهر فبراير الأمر الذي أدى إلى انخفاض خطير في كل شيء بالمستشفيات ما ن دعاعات القلب إلى معدّات غسل الكلى.

ومع تزايد ندرة الدولار، تباطأت سلسلة الإمدادات المعتمدة على الاستيراد في لبنان وكادت تتوقف. ويقول متعاملون في المواد الغذائية إنهم خفضوا حجم الواردات بما بين 30 و40 في المئة. أما العاملون في قطاع الصناعة فيؤكدون أنهم يكافحون للحصول

## القاهرة تروض اقتصاد الظل بطباعة النقود البلاستيكية

### معركة جديدة لمحاصرة تحرك الأموال في الخفاء

تبدل من خلال توسيع نطاق عمليات الرقمنة.

وأشارت عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان بسنت فهمي إلى أن استخدام النقود البلاستيكية تعد وسيلة تدريجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية.

والاقتصاد وتسهيل حركة الأموال بصورة رسمية. ومن أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه هاني توفيق، الرئيس الأسبق للاتحاد العربي للاستثمار المباشر، الذي أكد أن طرح عملة جديدة في الأسواق يمثل حلاً عملياً لحصر الثروات وضّم الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الاقتصادية للبلاد.

وتعزز جهود ضم هذا القطاع من الاقتصاد للمنظومة الرسمية في البلاد من زيادة الوعاء الضريبي للخرانة العامة للدولة، حيث يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي لنحو 157 مليار دولار، على اعتبار أنه يمثل 40 في المئة من الناتج المحلي للبلاد البالغ 394 مليار دولار.

وأوضح البنك المركزي المصري أن عدد المواطنين الذين لديهم حسابات بالبنوك يصل لنحو 17 مليون مواطن، من إجمالي 54 مليون مواطن سجّلوا في قواعد بيانات اللجنة العليا للانتخابات، وهم الراشدون المؤهلون لفتح حسابات مصرفية.

وأسست مصر أول مجلس قومي للدفعوعات الإلكترونية، بهدف خفض استخدام النقد خارج البنوك وتحفيز طرق الدفع الإلكتروني لمراقب التعاملات وحصر الأنشطة غير الرسمية.

وتطرح الغرفة الأمريكية في القاهرة في وقت سابق هذا العام رؤية لتحفيز الاقتصاد غير الرسمي وتشجيعه على الانضمام إلى المنظومة الرسمية عبر فرض ضريبة قطعية بقيمة 20 دولاراً على المشروعات متناهية الصغر سنوياً.

وتكتشف لجنة الضرائب بالغرفة أن هذه الخطوة تبث رسالة طمأنينة لهذا القطاع وتعزز فكر الحماية بدلاً من الاتجاه إلى دفع أموال بشكل غير شرعي مقابل السماح بممارسة نشاطه.

ولفتت اللجنة إلى أنه يمكن تطويع هذه التجربة على المشروعات ذات الحجم الصغير الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي. كما أكدت أن هذه الخطوة تطرح حلولاً عملية بعيدة عن البيروقراطية والتعقيدات الضريبية التي تفسر الرهبة لدى أصحاب هذه المشروعات.

وتسير الخطوة في اتجاه الحدّ، الذي تنتهجه الحكومة المصرية في الأنشطة التجارية والاستثمارية والاستثمارية، ومحاولة مسيطرة أفضل النظم العالمية بما يتماشى مع طريق الإصلاح الاقتصادي وبدأته منذ ثلاثة أعوام، وأثبت نجاعته في تحقيق الكثير من الأهداف.

وتجلب هذه الإجراءات ثقة المستثمرين، وتقضي على ترددهم السابق في الإقبال على الأسواق المصري، بذريعة أنه يترك في التطوير.

وكانت مصر قد قامت بالكثير من التحركات في السنوات الأخيرة في هذا المضمار عبر سلسلة من التدابير الاستثنائية التي تمكن من تحفيز الاقتصاد الذي تراجع بشكل حادّ بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل محمد حسني مبارك في مطلع 2011.

بدأت الحكومة المصرية خطوة جادة نحو ترويض الاقتصاد غير الرسمي من خلال طبع فئات نقد بلاستيكية بمطبعة البنك المركزي في العاصمة الإدارية الجديدة بشرق القاهرة، في تحرك ترى السلطات أن عمليات تغيير العملة ستتمكنها من حصر مجتمع المال الخفي، الذي يعمل بعيداً عن منظومة الاقتصاد الرسمي للبلاد.

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - تستعد القاهرة للدخول في مواجهة جديدة مع الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي، الذي تشير تقديرات إلى أن حجمه يبلغ أكثر من 40 في المئة من حجم الاقتصاد الحقيقي للبلاد.

وتستعين القاهرة في مواجهتها الجديدة بطباعة فئات نقد بلاستيكية مع بدء تشغيل مطبعة البنك المركزي الجديدة تزامناً مع انتقال وزارات ومؤسسات حكومية عديدة إلى العاصمة الإدارية.

وتسعى الحكومة من وراء هذه الخطوة إلى السيطرة بشكل أكبر على اقتصاد الظل، حيث أنها تأتي في سياق الإصلاحات، التي تنفذها لإنعاش معدلات النمو على أسس مستدامة.

ومن خلال طرح الفئات النقدية الجديدة تستطيع السلطات حصر قيمة الثروة خارج الجهاز المصرفي، ودمجها في الحسابات المصرفية عبر عمليات تغيير العملة القديمة، وفتح حسابات للأفراد في البنوك.

وتصل حجم السيولة المحلية المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى حوالي 32.5 مليار دولار خلال شهر ديسمبر الماضي.

وتسيطر التعاملات النقدية على السوق المصرية، الأمر الذي يحتاج سرعة التحول الرقمي، ونشر ثقافة الشمول المالي لدى المواطنين لمنع وقوع الكثير من الأخطاء التي تؤدي إلى مشكلات اقتصادية، وتضاعف من صعوبة حصر الأموال لدى المصريين.

واعتمدت وزارة المالية تشريعاً جديداً يحمل حوافز لتشجيع القطاع غير الرسمي للعمل ضمن المنظومة الشرعية في البلاد.

ويضمن التشريع حزم حوافز وإعفاءات ضريبية تصل مدتها خمس سنوات من الآن، مع ضمانات تشمل تأمين اجتماعي للمعاشات، إلا أن هذه الحوافز لم تحقق طموحات وزارة المالية.

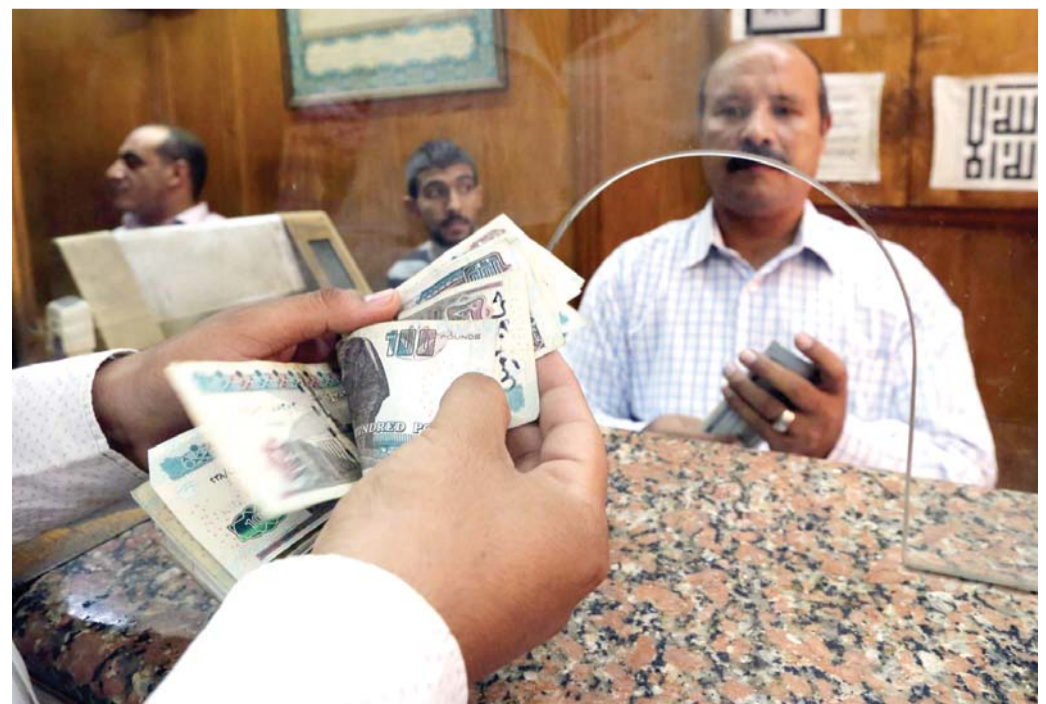
وقال جمال نجم، وكيل محافظ البنك المركزي المصري، إن المطبعة تقوم بطبع أول ورقة نقد من فئة عشرة جنيهات من البلاستيك.

وأوضح في تصريحات خاصة لـ"العرب" أن تغيير فئات النقد المختلفة سوف تتوالى تبعاً، حيث تعدّ فئة العشرة جنيهات الأكثر تداولاً في التعاملات بالسوق.

ويتداول في السوق المصرية أوراق نقدية مختلفة من فئات 10 و5 جنيهات و20 و50 و100 و200 و500 جنيه.

وخلال السنوات الماضية، طالب عدد من الاقتصاديين المصريين بتغيير العملة خلال السنوات الماضية لتطوير

نقود بديلة لتطبيق السوق السوداء



نقود بديلة لتطبيق السوق السوداء